إدماج النوع الاجتماعي في إجراءات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات يوم الاقتراع

دليل إرشادي

يصدر عن

اللجنة العليا لدعم مشاركة المرأة السياسية في الانتخابات/ مركز دراسات المرأة

في جامعة بغداد بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2021

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

مركز دراسات المرأة

Woman's Studies Center

إدماج النوع الاجتماعي في إجراءات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات يوم الاقتراع

دليل إرشادي

أيلول / سبتمبر 2021

جهة الإصدار:

اللجنة العليا لدعم مشاركة المرأة السياسية في الانتخابات/ مركز دراسات المرأة في جامعة بغداد بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2021.

تم تدقيق الدليل من قبل المفوضية العُليا المستقلة للانتخابات

تصميم الدليل:

كمال قاسم

حقوق الطبع محفوظة لمركز دراسات المرأة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

شكر وتقدير

يود مركز دراسات المرأة في جامعة بغداد ان يعرب عن شكره وتقديره لهيئة الامم المتحدة للمراة لتقديمها الدعم الفني واللوجستي لانجاز هذا الدليل كما يتقدم بالشكر والثناء للخبيرة علياء الانصاري التي أعدت هذا الدليل.

ويعرب المركز عن جزيل شكره وامتنانه لرئيس جامعة بغداد الاستاذ الدكتور منيرالسعدي لدعمه ورعايته المستمرة لانشطة المركز.

مركز دراسات المرأة في جامعة بغداد

مركز دراسات المرأة مؤسسة بحثية مهمتها الاساسية اجراء الدراسات والابحاث الميدانية واعداد باحثين مؤهلين في التعامل مع قضايا النوع الاجتماعي فضلا عن نشر الوعي والتدريب والتطوير على هذه القضايا.

تأسس المركز في عام 2015 ليكون واحدا من المراكز التابعة لرئاسة جامعة بغداد.

يسعى المركز الى توظيف البحث العلمي في معالجة المشكلات والقضايا التي تعتري واقع المرأة في العراق. وتوسيع الخبرات الوطنية من خلال اعداد كوادر مختصة ومدربة على قضايا المرأة والنوع الاجتماعي. واستثمار الكوادر المتخصصة من الاكاديمين في صناعة السياسات وتقويمها ومساعدة صناع القرار للوصول الى التنمية المستدامة على المستوى الوطني.يتألف المركز من ثلاثة أقسام رئيسة فضلا عن الوحدات والشعب. وهي قسم بحوث التمكين وبناء القدرات وقسم التشريعات والسياسات وقسم بحوث المجتمع الدولي.

تصدير

تعد الانتخابات حدثاً أستثنائاً في اي بلد وهي حدث اجتماعي قبل ان يكون سياسي يشارك فيه الافراد من مختلف الفئات والتوجهات والانتماءات. وتتأثر مشاركتهم بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ومن أهم الشروط الواجب توفرها في الانتخابات هو ان تكون شاملة للجميع بمعنى ان تتاح الظروف الملائمة والمتساوية لجميع الفئات لممارسة حق الترشح والاقتراع بدون تمييز.

في العراق تواجه النساء تحديات ومعوقات كبيرة في الوصول الى مشاركة متساوية في العملية الانتخابية سواء كمرشحة أو كناخبة أو موظفة انتخابات وهو مايقتضي اتخاذ تدابير واجراءات مراعية لاحتياجات النساء واهتماماتهن لتحسين مشاركة المرأة السياسية ومواجهة المعوقات أو الصعوبات التي تحول دون ضمان انتخابات عادلة شاملة للجميع.

لذلك بادرت دائرة تمكين المرأة في امانة مجلس الوزراء بتشكيل (اللجنة العليا المشرفة على مشاركة المراة في انتخابات مجلس النواب) بموجب الامر الديواني المرقم (32) لسنة 2021, وضمت في عضويتها العديد من الجهات الحكومية والهيئات المستقلة الى جانب عضوية ممثل هيئة الامم المتحدة للمرأة وممثل عن نقابة الصحفين والمحامين. وتأخذ على عاتقها اعداد خطة عمل تشمل مجموعة من التدخلات التي تضمن تحقيق مشاركة فاعلة للنساء في العملية الانتخابية. اطلقت الخطة الوطنية الخاصة بدعم المشاركة السياسية للمرأة في انتخابات مجلس النواب في 17 حزيران 2021

ويسعى مركز دراسات المرأة في جامعة بغداد بوصفه مؤسسة بحثية تعنى بشؤون المرأة ان يقدم فهم لمجريات العملية الانتخابية في كل ماله علاقة بالنساء وبما يساعد الجهات المعنية في التحكم بها بشكل يخدم المساواة الجندرية ويراعي منظور ادماج النوع الاجتماعي.

ويأتي هذا الدليل حول ادماج النوع الاجتماعي في عملية الاقتراع ,وهو الاول من نوعه , جزءا من نشاطات المركز في اطار تنفيذ الخطة الوطنية الخاصة بدعم المشاركة السياسية للمرأة في انتخابات مجلس النواب. والتي شارك المركز في اعدادها بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية الاخرى.

أعدت الدليل الخبيرة في قضايا ادماج النوع الاجتماعي علياء الانصاري وأشرفت على اعداده ومراجعته الدكتورة أسماء جميل رشيد من مركز دراسات المرأةفي جامعة بغداد.

يقدم هذا الدليل اجراءات عملية مبنية على المراقبة الميدانية للعملية الانتخابية ومستقاة من الممارسات الفضلى المتعارف عليها والتي تؤثر بشكل مباشر على الناخبات في يوم الاقتراع, لتمكن القائمين على الانتخابات وتساعد المفوضية المستقلة للانتخابات من بلوغ أعلى درجات الفاعلية في تطوير توجيهات واجراءات مراعية للنوع الاجتماعي في يوم الاقتراع. ويركز الدليل على المباديء الاساسية الواجب توفرها لتشجيع النساء على التصويت. وفضلا عن أهميته للقائمين على الانتخابات يوفر هذا الدليل مؤشرات مهمة لفرق مراقبة الانتخابات والمنظمات المعنية بزيادة مشاركة المرأة في العملية الانتخابية.

د.عذراء اسماعيل زيدان
مديرة مركز دراسات المرأة/ جامعة بغداد

المحتويات

المقدمة 10
غاية الدليل ومنهجيته 13
المصطلحات 15
تحديات النوع الاجتماعي يوم الاقتراع 19
التوظيف وإدارة مراكز الاقتراع 23
تصنيف بيانات الناخبين حسب الجنس 27
التصويت العائلي 31
الناخبات ذوات الاحتياجات الخاصة وعملية الاقتراع 33
الناخبات غير المتعلمات وعملية الاقتراع 37
الناخبات الريفيات وعملية الاقتراع 41
الناخبات النازحات 45
ناخبات التصويت الخاص 49
التمثيل الجندري للمراقبة في يوم الاقتراع 51
اللغة الجندرية 53
ملخص مقترحات لتدخلات إدماج النوع الاجتماعي في يوم الاقتراع 57
المصادر 62

المقدمة

يُعتمد تعميم مراعاة او ادماج النوع الاجتماعي على نطاق واسع كنهج واستراتيجية في اعداد وصياغة وتصميم وتنفيذ السياسات والخطط والتدابير التنظيمية وفي برامج الانفاق التي تعتمدها الدول كوسيلة لتحقيق المساواة بين الجنسين.

وعلى الرغم من دعم الدستور العراقي(2005) لمشاركة النساء في العملية السياسية ونصه على تخصيص نسبة تمثيل للنساء لاتقل عن الربع من اعضاء مجلس النواب (المادة 49/ رابعا) وتأكيده على تساوي الفرص بين جميع العراقيين دون تمييز (المادة 14)، وضمانة تحقيق تكافؤ الفرص وتكفل الدولة بإتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك (المادة 16)، غير ان تعميم مراعاة النوع الاجتماعي في كافة السياسات والبرامج والاجراءات بما في ذلك اجراء الانتخابات وبما يتوافق مع ما نص عليه الدستورمازال بطيئا.

في بلد مثل العراق، مازال الجدل قائما ونحن في عام 2021، حول أهمية مشاركة النساء في العملية السياسية (كناخبة وكمرشحة) وتواجه المرأة ثقافة وسلطة ذكورية سواء في إختيارها لمن يمثلها في البرلمان أو لمشاركتها في الترشح، ويعود ذلك الى نمط التفكير الذكوري الذي يملك السلطة على مصادر المعرفة والتعلم والتخطيط والتشريع والإنفاق ورسم السياسات وكذلك في تقديم التفسيرات (الخاطئة) عن الدين والتي تمنح الرجل مزيدا من السلطة والتحكم في النساء والفتيات على مستوى الأسرة بشكل خاص والمجتمع بشكل عام.

لذلك لابد من إحراز تدابير وإجراءات إيجابية تساند وتشجع النساء على المشاركة السياسية بكل أبعادها، إبتداءً من التصويت الواعي الحرّ ومرورا بالترشيح وإنتهاءً بالمشاركة الفعلية والفاعلة في صناعة القرار السياسي والتمثيل البرلماني.

يضمن إدماج النوع الإجتماعي في إجراءات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ,اتاحة الفرصة لجميع الناخبين/ ات لاختيار من يمثلهم / ن في السلطة التشريعية، ومن أهم العناصر الاساسية لتحقيق الانتخابات الشاملة للجميع هو ضمان مشاركة النساء والرجال دون أي عوائق أو صعوبات.

هذا الدليل، محاولة لتقديم جملة من الإجراءات والتدابير المساندة لدعم مشاركة النساء في التصويت، من خلال تعميم مراعاة النوع الاجتماعي في إجراءات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ليوم الاقتراع، ونأمل أن تجد هذه المحاولة طريقها الى راسمي السياسات وصانعي القرار في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، لما لها من أهمية بالغة في تعزيز الديمقراطية في العراق من خلال المساواة بين الجنسين في الوصول الى الفرص والحقوق والموارد، ومنها حق المشاركة السياسية وفرص الوصول إليها.

ويتضمن الدليل مقدمة، و(14) بابا في تعريف المصطلحات ذات الصلة وتحديد تحديات النوع الاجتماعي في يوم الاقتراع ومن ثم تفصيل تلك التحديات وتقديم الممارسات الفضلى للتقليل منها والتي تتعلق بالتوظيف وتصنيف بيانات الاقتراع حسب الجنس والتمثيل الجندري لمراقبة يوم الاقتراع واللغة الجندرية، كما سعى الدليل الى إفراد باب لكل صنف من النساء الناخبات حيث تم تقسيم الابواب الى: (الناخبات ذوات الاحتياجات الخاصة / الناخبات غير المتعلمات / الناخبات الريفيات / الناخبات النازحات / الناخبات السجينات/ الناخبات في الاقتراع الخاص)، وتقديم التدخلات الجندرية لكل صنف منها، وفي النهاية يقدم الدليل مقترحات لأهم التدخلات التي من المهم إدماجها في إجراءات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق في يوم الاقتراع، والتي ستساهم كثيرا في زيادة نسبة التصويت النسائي بناءا على الاردة الحرة وتعزز من المشاركة السياسية للمرأة العراقية.

1 غاية الدليل ومنهجيته

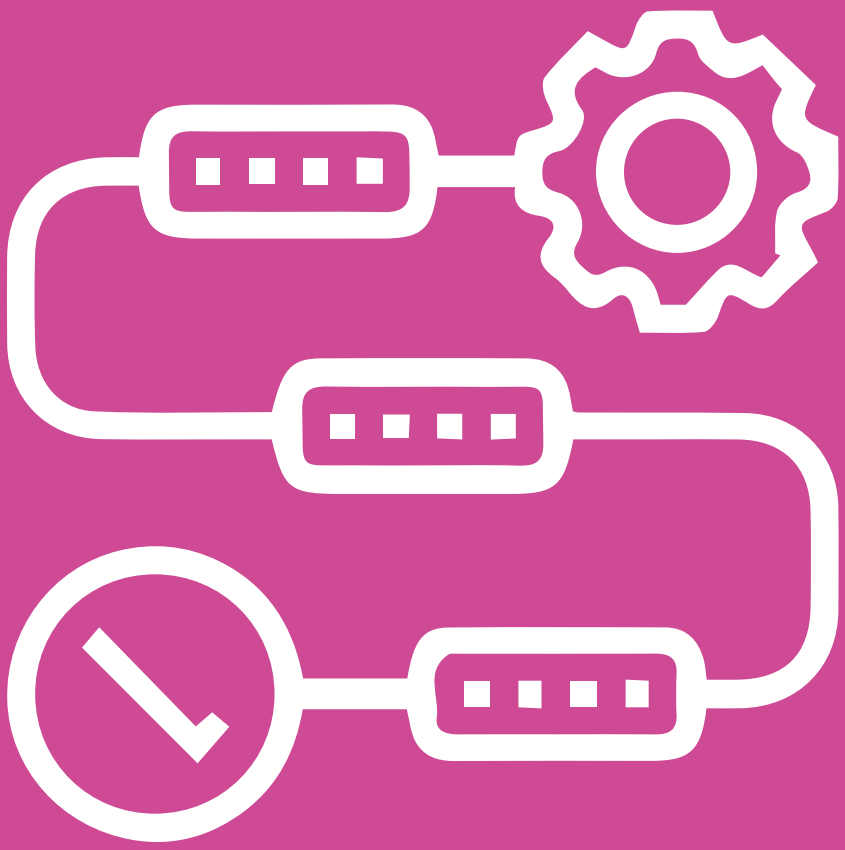

يسعى هذا الدليل الارشادي الى تقديم المساعدة والدعم للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق لتعميم مراعاة النوع الاجتماعي في إجراءات يوم الاقتراع وبما يضمن توفير بيئة مناسبة وآمنة للنساء الناخبات ويحد من حالة التهميش والاقصاء وهيمنة الذكور على قراراتهن التصويتية في العملية الانتخابية والسياسية.

يقدم هذا الدليل إستعراضا للتحديات التي تواجهها النساء في يوم الاقتراع والتي تحد من ممارستهن لحقهن في التصويت الحر وتؤدي الى ضعف مشاركتهن في الاقتراع. كما يقترح ممارسات جيدة مراعية للنوع الاجتماعي ضمن الأطار المحلي لبيئة الانتخابات العراقية. ويسعى كذلك الى توفير بيئة ملائمة وآمنة كي تتمكن المرأة من الإدلاء بصوتها بكامل وعيها وإرادتها وهو ركن مهم وأساس في الانتخابات الشاملة للجميع.

وبذلك فأن الفئة المستهدفة من هذا الدليل هي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق وكوادرها في مختلف الاقسام والاختصاصات, فضلا عن منظمات المجتمع المدني المعنية بمراقبة الانتخابات والمنظمات التي تعمل على زيادة مشاركة المرأة في العملية الانتخابية.

وقد أعتمدت منهجية الدليل على:

1. الإطلاع على مصادر مختصة بمفهوم مراعاة تعميم النوع الاجتماعي في العملية الانتخابية.
2. مقابلات خاصة وإتصالات مع أعضاء المفوضية في مكاتبها المختلفة.
3. مقابلات مع نساء ناخبات.
4. التجربة الشخصية.

مرجعية الدليل

النصوص الدستورية والاتفاقيات والمعاهدات التي تضمن المشاركة المتساوية.

2 المصطلحات

النوع الاجتماعي أو الجندر:

يحيل معنى مصطلح النوع الاجتماعي إلى التباينات ذات الأسس الاجتماعية والثقافية بين النساء والرجال؛ وهو يتشكل عبر تصور الأدوار والعلاقات والسلطة.

ينبغي تمييز هذا المصطلح عن مصطلح "جنس" الذي يحيل إلى التباينات البيولوجية.

المساواة الجندرية:

لابد أن يكون لكل شخص بمعزل عن نوعه الاجتماعي حقوق متساوية ومنفذ الى الفرص والخدمات والموارد والمنافع والمشاركة وتحمل المسؤوليات في المجالين العام والخاص على قدم المساواة مع غيره.

العدالة الجندرية:

تمضي بالمساواة الجندرية خطوة للامام وهي تستلزم الاعتراف بالتباينات بين الانواع الاجتماعية. وتُقر باحتياجاتهم وتقييداتهم ومطامحهم المتباينة. حينها فحسب يمكن خلق الفرص المتساوية والمخرجات المتساوية. هذه السيرورة من ضمان المعاملة المنصفة تُدعى العدالة الجندرية.

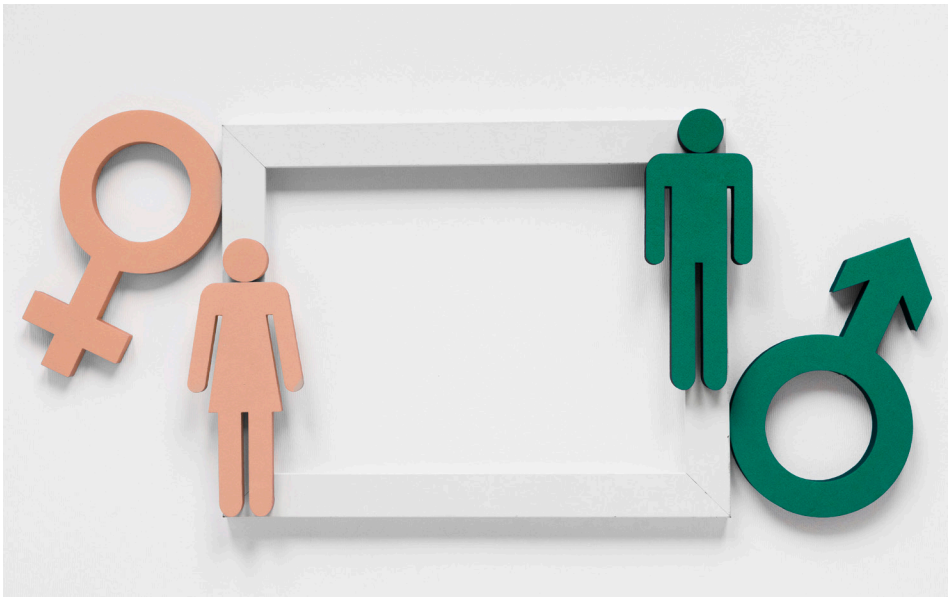

تعميم مراعاة النوع الاجتماعي أو إدماج النوع الاجتماعي:

تم إقتراح منظور تعميم النوع الاجتماعي لأول مرة في «المؤتمر العالمي الثالث للنساء» عام ١٩٨٥ في نيروبي وكينيا. وقد بدأ الاهتمام بهذه الفكرة من قبل مشروع التنمية المجتمعية التابع لمنظمة الأمم المتحدة. وفي عام ١٩٩٥ ظهرت الفكرة رسميًا من خلال «المؤتمر الرابع للمرأة» في بكين، وأيضا تم اقتباس منظور تعميم النوع الاجتماعي في الوثيقة التي تم انتاجها في مؤتمر»منهاج عمل بكين».

ويشيرالى: عملية تقييم تأثير أي نشاط مخطط له على النساء والرجال، بما في ذلك التشريعات والسياسات في جميع المجالات والمستويات.

مراعاة الاعتبارات القائمة على النوع الاجتماعي:

وتعني أن يؤخذ بعين الاعتبار التنوع القائم في الجماعات المختلفة من النساء والرجال، وأنشطتهم المحددة والتحديات التي يواجهونها. وتسعى التدخلات المراعية للنوع الاجتماعي الى معالجة مجالات محددة تعاني فيها النساء من ضعف التمثيل أو الحرمان، بما في ذلك من خلال إقرار تدابير خاصة مؤقتة، تكون جزءا من نهج شامل لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي.

مركز الاقتراع:

وهو الموقع الذي تجري فيه عملية الاقتراع ويضم محطة إقتراع أو أكثر.

محطة الاقتراع:

هو مكان ضمن مركز الإقتراع يعمل فيه فريق عمل من موظفي الإقتراع لتسهيل عملية إدلاء الناخبين باصواتهم / الناخبات باصواتهن، وتجري فيها عملية العد والفرز للأصوات، وتخدم كل محطة عددا من الناخبين / ات.

الناخب / ة:

العراقي / ة الذي تتوافر فيه الشروط القانونية والاهلية للتصويت في الانتخابات.

الدائرة الانتخابية:

كل منطقة محددة خصص لها عدد من المقاعد وفقا لاحكام قانون الانتخابات.

الاقتراع العام:

عملية تصويت الناخب الاعتيادي الذي تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في القانون.

الاقتراع الخاص:

عملية التصويت الخاصة بالفئات المشار اليها في المادة (39) من قانون الانتخابات ويكون تصويتهم في مراكز الاقتراع قبل (48) ساعة من يوم الاقتراع العام.

المرشح / ة:

كل عراقي وعراقية تم قبول ترشيحه / ها رسميا من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

القائمة المفتوحة:

وهي القائمة التي تحوي على أسماء المرشحين المعلنة.

القائمة المنفردة:

وهي القائمة التي يحق لفرد واحد أن يرشح فيها للانتخابات على أن يكون مسجلا لدى المفوضية.

3

تحديات النـوع الاجتماعي يوم الإقتراع

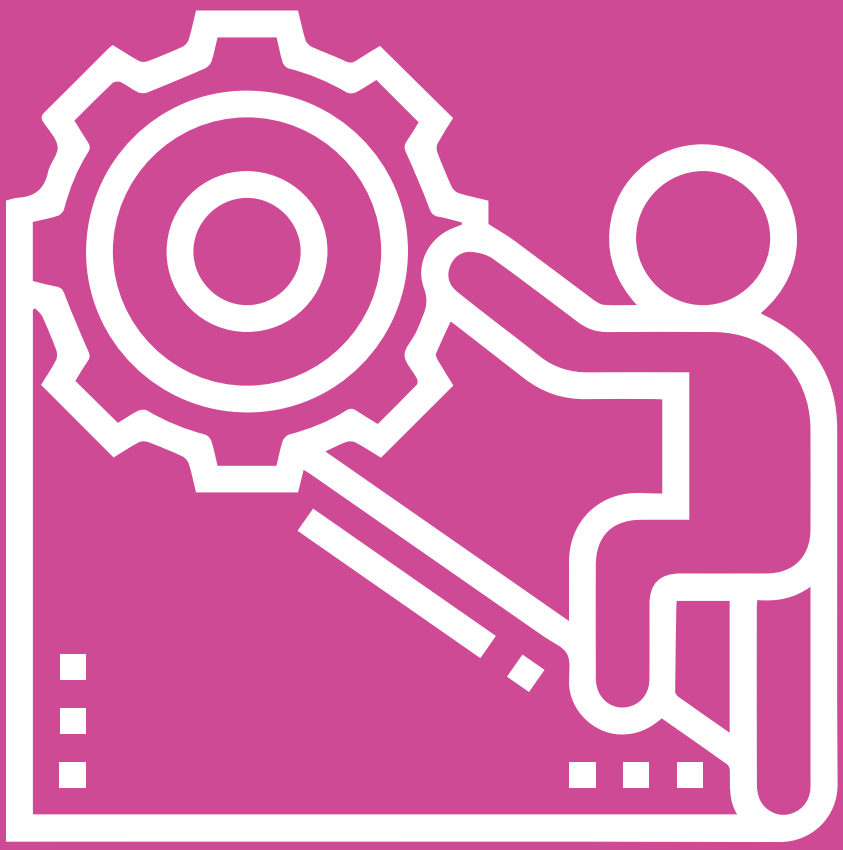

لاجل ضمان انتخابات شاملة للجميع، من المهم إعادة النظر في العديد من الاجراءات والتدابير المتعلقة بالعملية الانتخابية بكل مفاصلها، ومنها (عملية الإقتراع)، والتي تُعتبر المفصل الحيوي والأساس في إجراء الانتخابات الديمقراطية العادلة والنزيهة.

وتُعتبر مشاركة النساء بشكل مساو مع الرجال في العملية السياسية، أحد دعائم الديمقراطية، لذا فلابد من توفير إجراءات وتدابير حقيقية وجادة لأجل تعزيز ودعم حق المرأة في ممارسة العملية السياسية ومن ذلك (حق التصويت).

لذلك من المهم إعتماد سياسة (لإدماج النوع الاجتماعي) في جميع إجراءات وتدابير العملية الانتخابية، وسيهتم هذا الدليل بإدماج النوع الاجتماعي في عملية الإقتراع من خلال رصد أهم تحديات النوع الاجتماعي والتي تُعرقل أو تُضعف مشاركة النساء في التصويت، ويقدم معالجات مقترحة لها.

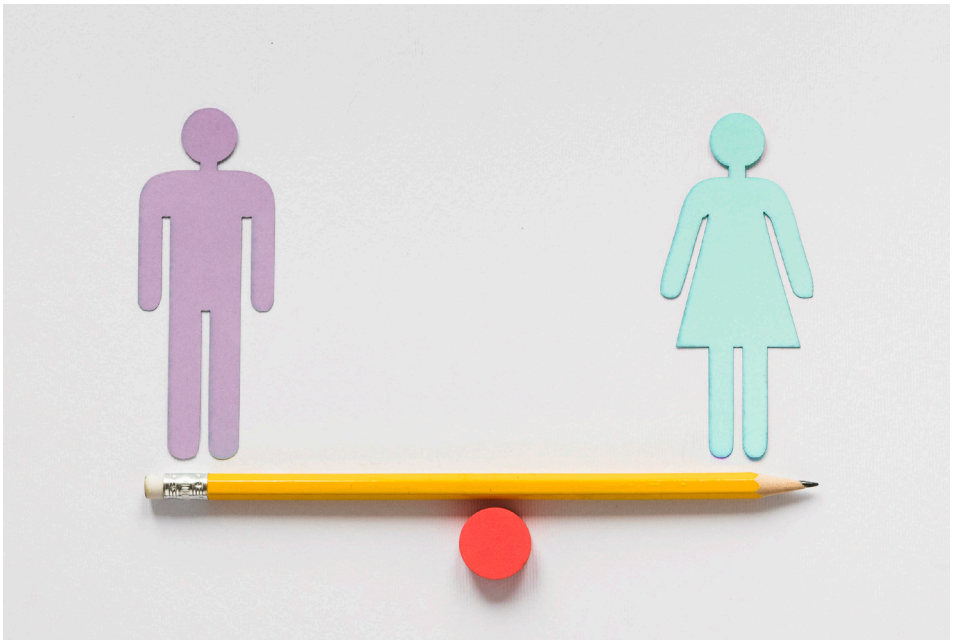

وأهم تحديات النوع الاجتماعي في يوم الاقتراع، هي:

1. المناخ الثقافي والاجتماعي الرافض لانخراط النساء في العملية السياسة (كناخبة وكمرشحة) والإيمان بأن السياسة حكر على الرجال.
2. المعايير الثقافية والدينية السائدة والتي تمنع المرأة من الاختلاط مع الرجال من غير محارمها ومن ضمنهم موظفي مراكز الاقتراع والناخبين الآخرين.
3. التقاليد والاعراف الريفية والتي تتحكم بقرارات النساء وتمنعهن من حرية الاختيار أو ما يسمى بالتصويت العائلي.
4. تحديات تتعلق بسهولة الوصول الى مراكز الاقتراع كبعد المسافة أو صعوبة الطريق الى مراكز الاقتراع أو عدم الشعور بالأمان لدى النساء في مسيرتهن الى المراكز.
5. المسؤوليات التي تضطلع بها النساء في الأسرة والتي قد تُعقد من سهولة خروجها كالعناية بالاطفال الصغار أو كبار السن.
6. الازمات الاوضاع الأمنية الخاصة والنتائج المترتبة عليها والتي تعيق وصول الناخبات الى مراكز الاقتراع كما في حالات النزوح.
7. الأمية المنتشرة على نطاق واسع خاصة في المناطق الريفية.
8. عدم وجود إجراءات مناسبة وكافية في مراكز الاقتراع، تدعم عملية تصويت النساء خاصة من ذوات الاحتياجات الخاصة وكبيرات السن وغير المتعلمات والنازحات أو نساء الريف، أو ما يُصطلح عليه ب (مراعاة تعميم النوع الاجتماعي في إجراءات يوم الاقتراع).
9. الهيمنة الذكورية في السلوك التصويتي للمرأة، فقرار التصويت من عدمه واختيارالنساء للقائمة او المرشح لايعبران بالضرورة عن ارادتها الحرة بقدر ما يعبر عن تماهيها وخضوعها لقيم الذكور في العائلة وتوجاهتهم الفئوية والايديولوجية والتمييزية والدينية.

4 التوظيف وإدارة مراكز الاقتراع

مراعاة تعميم النوع الاجتماعي في التوظيف وإدارة مراكز الاقتراع هو احد مقومات إدماج النوع الاجتماعي في إجراءات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، حيث تستند عليه الكثير من الإجراءات والتدابير والممارسات الفضلى والتي تعزز من مشاركة النساء السياسية وتشجعهن على الذهاب الى صناديق الاقتراع. فوجود النساء الموظفات في مراكز الاقتراع سيقلل من تحدي المعايير الثقافية والدينية السائدة والتي تمنع المرأة من الاختلاط مع الرجال من غير محارمها ومن ضمنهم موظفي مراكز الاقتراع والناخبين الآخرين، وكذلك يدعم التصويت الواعي الحرّ الذي تدلي به المرأة عن وعي كامل وإختيار حرّ، بمعزل عن إختيارات افراد الاسرة الذكور وإملائاتهم عندما يكونون معها في محطة الاقتراع بحجة الخوف عليها من التواجد مع رجال غرباء.

في إعلان التقديم للعمل كموظفي إقتراع والذي أطلقته المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، كانت المعايير هي:

1. موظفي دوائر الدولة كافة على ان يكون اقل تحصيل دراسي هو الاعدادية.
2. طلبة الجامعات والمعاهد والخريجين على ان يكون اقل تحصيل دراسي للمتقدم هو الاعدادية وان لا يقل عمره عن 19 عام ولا يزيد عن 56 عاما.

سيكون الأمر جيدا لو تضمن معيار آخر وهو (مراعاة النوع الاجتماعي في التوظيف)، ما يعني تحديد نسبة محددة لتوظيف الأناث كموظفات إقتراع لأهمية تواجد النساء والفتيات في مراكز ومحطات الاقتراع كخطوة أولى واساسية في التدخلات الرامية لادماج النوع الاجتماعي، والتي على أساسها تُبنى بقية الخطوات وتُصمم بقية التدخلات كما سيوضحها هذا الدليل.

مراعاة إدماج النوع الاجتماعي في عملية التوظيف، يضمن لنا عددا مناسبا من

الموظفات المتواجدات في محطات الاقتراع، حيث يفضل وجود موظفة واحدة كحد اقصى في كل محطة إنتخابية، مما يعني توظيف (55041 موظفة اقتراع).

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ضمنت إجراءات يوم الاقتراع وجود مفتشة ومنظمة طابور في كل مركز اقتراع وبذلك يصل عدد الموظفات (كمفتشة ومنظمة طابور) في مراكز الاقتراع (16546).

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتي صادق عليها العراق، تشجع على اللجوء إلى التدابير الخاصة المؤقتة إلى أن يحين الوقت الذي تحقق النساء فيه المساواة على أرض الواقع. وما يُقصد بالتدابير الخاصة المؤقتة هي الإجراءات المحددة والموجهة التي تُتخذ لتسريع المشاركة المتساوية للنساء في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ونظرا للالتزامات القانونية على الدول لتحقيق مساواة فعلية وجدية بين النساء والرجال خلال فترة مناسبة، فقد تنشأ حاجة لإقرار تدابير خاصة من أجل تحسين المشاركة السياسية والانتخابية للنساء. ومن تلك التدابير الخاصة: تخصيص محطات إقتراع خاصة بالنساء وطوابير إنتظار خاصة بهن، لما لهذه الاجراءات من أهمية في زيادة نسبة المشاركة النسوية وتوفير بيئة آمنة ومشجعة للناخبات للادلاء بأصواتهن كما سيوضحه الدليل في الأبواب اللاحقة.

وقد إعتمدت عدة دول تخصيص مراكز أو أمكان إقتراع خاصة بالنساء مثل مصر والكويت والبحرين وشيلي وباكستان ولبنان واليمن والاردن وبابوا غينيا الجديدة وفي أوزبكستان كانت هناك غرف خاصة للنساء وأطفالهن وغرف للاسعافات الاولية بحسب اللجنة المركزية للانتخابات في أوزبكستان.

ونطمح الى أن يتم إعتماد ذلك في العراق ايضا حيث إذا تم تخصيص محطة خاصة للنساء في كل مركز إنتخابي

فهذا يعني أننا سنحتاج الى 8273 محطة، وهذا يشكل نسبة 15% فقط من عدد المحطات التي ستستقبل الناخبين بيوم الاقتراع. ما يعني ان كل مركز انتخابي يتكون بالمعدل من 6-7 محطات ستكون احداهن مخصصة للنساء. وسيكون مهما لو تم تخصيص

كابينات أو مداخل خاصة بالنساء داخل مراكز الاقتراع خاصة في المناطق الريفية والاقضية والنواحي تشرفه عليها موظفات نساء.

ومن المهم أيضا إجراء تدريبات مكثفة لكوادر المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وموظفات الإقتراع حول مفهوم مراعاة تعميم النوع الاجتماعي والتدخلات الخاصة بيوم الاقتراع، والتي سيقدمها هذا الدليل.

5» تصنيف بيانات الناخبين حسب الجنس

ما نقصد به من جمع وتبويب البيانات بصفة منفصلة للرجال والنساء، وتتيح هذه البيانات قياس الفروقات بين النساء والرجال حسب الابعاد الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة.

للمرأة، بما في ذلك الأوقات بعد النزاعات.

وقد أكد الأمين العام للأمم المتحدة في التقرير الخاص حول المرأة والأمن والسلام الصادر عام 2010 على

وتُعد بيانات المشاركة في يوم الاقتراع المصنفة حسب النوع الاجتماعي أمراً مهماً لمعرفة عدد النساء المشاركات في يوم الانتخابات. ويساعد في فهم الطبيعة المحددة للمشاركة السياسية

مجموعة من المؤشرات المستخدمة على المستوى الدولي ومنها مؤشرات تتعلق بالابلاغ الطوعي من قبل الدول الاعضاء حول مؤشر المشاركة السياسية للمرأة كناخبة وكمرشحة.

ويتتبع هذا المؤشر مدى تسجيل النساء والعدد الفعلي من النساء اللواتي يدلين بأصواتهن، في معظم البلدان ومنها العراق لا يتم عادة تصنيف العدد الفعلي للمقترعين حسب الجنس، مما يجعل من الصعب معرفة معدلات المشاركة للنساء الناخبات، ولأجل تحقيق هذه الغاية ينبغي وضع شروط خاصة لضمان جمع البيانات المصنفة حسب الجنس أثناء عمليات الاقتراع.

عملية جمع البيانات والاعلان عنها فيما يتعلق بنسبة مشاركة الناخبين والناخبات في يوم الاقتراع على المستوى الوطني وعلى مستوى الدوائر الانتخابية - فضلا عن البيانات الاخرى المتعلقة بسجل الناخبين والمرشحين والشكاوى وغيرها - من الإجراءات المعتمدة لدى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، ولكنها غير متاحة للرأي العام ولا يتم نشرها حيث يُعتقد بان سرية التصويت يمكن ان تُنتهك من خلال الإعلان ونشر بيانات نسبة المشاركة حسب النوع الاجتماعي. ولكن في حقيقة الأمر فأن نسبة المشاركة من حيث النوع الاجتماعي هي ما يجب تصنيفه، وليس نتائج التصويت، وبالتالي بإمكان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ان تحدد طريقة الاعلان ونشر البيانات عن نتائج نسبة المشاركة جندريا بشكل مفيد ومتاح للجميع وفي الوقت نفسه تضمن سرية الاصوات الفردية في كل مركز إقتراع. وبذلك لا يُعتبر الإعلان عن نسبة المشاركة جندريا على أنه تعد على سرية التصويت.

6» التصويت العائلي

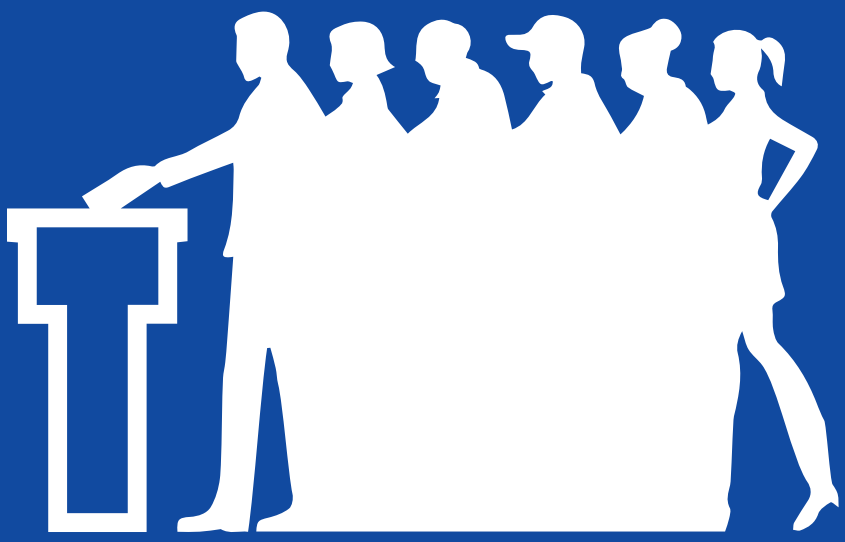

تخضع المرأة الى تأثير من قبل (كبير أو زعيم العائلة) وربما يكون رئيس العشيرة في بعض الأحيان، حيث يتم فرض إختيار مرشح معين وعلى المرأة أن تصوت له. في حقيقة الأمر المرأة هي من تذهب الى صندوق الاقتراع وتختار ولكن ليس إختيارها الحرّ، بل إختيارا مفروضا عليها، وفي بعض الأحيان يتمادى الأمر الى ان يحضر (الرجل) معها سواء كان أباً أو أخاً أو زوجاً أو ابناً، ليراقبها عند التصويت.

وهـذا قـد يـحـدث فـي جـمـيـع الـمـدن والأماكن وأن كان يتركز بشكل أكبر وأكثر وضوحا في القرى والأرياف.

وهـو يـرتـبـط إرتـبـاطـا وثـيـقـا بـالاعـراف والتقاليد الاجتماعية التي تعطي الحق لـلـذكـور بالتحكم فـي قــرارات الأنـاث والتقرير نيابة عنهن.

سيكون من السهل، الحدّ من هذه الظاهرة عند إعتماد المحطات الخاصة بالنساء والتي لن تسمح بتواجد أي رجل بداخلها، أو في حالة تواجد موظفات إقتراع في كل محطة إنتخابية مدرّبات على مفهوم تعميم مراعاة النوع الاجتماعي والتدخلات التي تحد من المشاركة الحرّة للنساء وتعيق الإدلاء بصوتها، كتواجد الرجال معهن في كابينة الاقتراع.

إضافة الى أهمية تفعيل المادة 31 (رابعا) من قانون الانتخابات والتي تنص على أن (يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن 6 اشهر وبغرامة 250 الف دينار ولا تزيد عن 10 مليون كل من يتعمد التصويت باسم غيره)، و(سابعا) من نفس المادة (يُعاقب بنفس الإجراء كل من غير ارادة الناخب الامي وكتب اسما واشار الى رمز غير الذي قصده الناخب او عرقل اي ناخب لمنعه من ممارسة حقه الانتخابي).

ومن المهم ايضا أن تقدم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات شرحا وتوضيحا لكيفية تقديم الشكاوى والجهة التي تبت في الطعون وفترة الطعون ومن يحسمها.

7» الناخبات ذوات الاحتياجات الخاصة وعملية الاقتراع

تقول (ن.م)، وهي غاضبة: كان ذلك أمرا مخجلا ومحزنا أيضا، في انتخابات عام 2018، أخذت أمي المقعدة لتمارس حقها في التصويت، عانيت كثيرا حتى اوصلتها الى مركز الاقتراع، الطريق لم يكن معبدا فكان من الصعوبة بمكان تحريك كرسيها الذي تهالك عليه جسدها المتعب، وبعد شق الأنفس وصلنا الى مركز الاقتراع، وإذا بنا نتفاجأ أن محطة الاقتراع في الطابق الثاني.. ياإلهي كيف سأوصل أمي الى هناك؟

ذهبت الى مدير المركز وطلبت منه ان ينزل صندوقا مع موظف ويجري الاجراءات اللازمة لكي تتمكن أمي من التصويت، ولكنه للأسف اعتذر قائلا بانه لا يملك صلاحية هذا العمل.

حاولت أقناعه بأهمية تسهيل الأمر لهذه المرأة الكبيرة بالسن والتي جاءت لكي تمارس حقها، ولكنه اعتذر بان الأمر خارج عن إرادته ويؤسفه حدوث ذلك.

شعرت بالغضب ومن ثم بالإحباط.. يا ترى كم إمرأة مثل أمي لم تتمكن من التصويت بسبب إهمال تدابير تسهل عملية الاقتراع للناخبات ذوات الاعاقة وكذلك بالنسبة للرجال أيضا.

وبنفس المشقة، وعلى نفس ذلك الطريق غير المعبد، عدنا إدراجنا الى البيت.

عندما سمعت أمي بان هناك إنتخابات ستُجرى هذا العام، ضحكت وهي تقول: لست مشمولة بذلك.

لكي نضمن وجود انتخابات شاملة للجميع، لابد من توفير تدابير ساندة للناخبات من ذوي الاحتياجات الخاصة، مثل: تخصيص محطة في كل مركز إقتراع خاصة بذوي الاحتياجات من النساء والرجال، يتواجد فيها كادر من النساء والرجال أيضا، مدرب على كيفية التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة من المقعدين أو الصم والبكم أو فاقدي البصر، حيث ان لكل فئة من هؤلاء احتياجاته الخاصة التي يجب أن يتم تحديد الاجراء المناسب للتعامل مع تلك الاحتياجات.

ومن المهم ان تكون تلك المحطات في الطابق السفلي من المركز، وقريبة من المدخل العام.

ربما يكون من الضروري أيضا، لو تم، إدراج بيانات ذوي الاحتياجات الخاصة عند التسجيل وتمييز بطاقات الناخبين من ذوي الاحتياجات الخاصة بألوان أو رموز خاصة، وبذلك تكون لدى المفوضية إحصائية كاملة عن أعداد الناخبين والناخبات من ذوي الاحتياجات وجنسهم / ن، وهذه البيانات المصنفة ستساعد كثيرا في وضع التدخلات المناسبة، ويمكن بعدها تطوير الاجراءات المستجيبة لذوي الاحتياجات الخاصة على سبيل المثال تصميم إستمارات إقتراع تتلائم مع تلك الاحتياجات، بحيث تكون لدى المفوضية استمارات إقتراع خاصة بالمكفوفات والمكفوفين واستمارات خاصة بالصم والبكم، توزع في مراكز الاقتراع حسب بيانات التسجيل وأعداد الناخبين والناخبات من ذوي الاحتياجات الخاصة.

ومن المؤكد ان وجود هكذا إجراءات بدون إعلام الناخبات بها، لن تكون ذات جدوى، فيجب على المفوضية أن تضع برنامجا إعلاميا خاصا لتعريف ذوي الاحتياجات الخاصة بهذه الاجراءات، وتشجيعهن على المشاركة بالتصويت من خلال إجراءات سهلة ومتناغمة مع احتياجاتهن، وهذا البرنامج الإعلامي يجب ان يصل الى الجميع وفي مختلف المناطق سواء كانت حضرية أو ريفية عن طريق وسائل الاعلام المختلفة وعن طريق الفرق الجوالة التي تقوم بالتعريف بها وبأهمية مشاركة النساء في التصويت.

8 الناخبات غير المتعلمات وعملية الإقتراع

سلوى فتاة في العشرين من عمرها، تعيش في قرية جنوب مدينة الحلة، كانت المرة الأولى التي يُسمح لها قانونيا بإدلاء صوتها في إنتخابات البرلمان العراقي عام 2018.

كانت فرحة جدا لأنها ستمارس هذه العملية لأول مرة في حياتها، وفي الوقت نفسه كانت حائرة أيضا، كيف ستذهب الى مركز الاقتراع وهي لا تعرف القراءة والكتابة.

أخبرتها صديقتها وفاء، بأنها ستذهب مع أخيها الكبير وسيقوم هو نيابة عنها بالتأشير على ورقة الاقتراع، وعرضت عليها المجيء معهما. فيما قالت لها أبنة عمها وداد: لقد أخبرني زوجي بأن صديقه في محطة الاقتراع وعندما نذهب سنقول له اسم المرشح الذي نريده وهو يؤشر عليه في ورقة الاقتراع، فانت تعرفين بان كلانا لا يعرف القراءة والكتابة.

اعترضت سلوى عليها قائلة: وان كان هذا الموظف سيؤشر على من يريد هو لا من تريدون أنتم، كيف ستعرفون ذلك.

ابتسمت وداد: بالتأكيد لن نستطيع معرفة ذلك.. ربما يحدث هذا.

وقبل يوم من (يوم التصويت)، قررت سلوى أن لا تذهب، فمن المخجل ان تذهب مع وفاء واخيها، ولم تعجبها فكرة ان يقوم الموظف بالتأشير نيابة عنها، كما ان منظرها سيبدو (سخيفا) وهي تدخل الى محطة الاقتراع وتستجدي من أحدهم ان يؤشر بدلا عنها.

غالبية نساء القرية لا يعرفن القراءة والكتابة، ويعتمدن على الذكور في إتخاذ القرار لمن يعطينا صوتهن، ولكنها لن تفعل ذلك،

لقد حضرت ذات يوم ورشة توعوية عن حق النساء في المشاركة السياسية ومنها التصويت، وسمعت أن إعطاء الصوت هو مسؤولية سوف يُحاسبنا الله عليها وسنتحمل مسؤولية ذلك الصوت أمام الناس ايضا فيما إذا لم ننتخب الشخص المناسب. هي لا تريد ان تقع في هذه الاشكالية.

هي لا تعرف القراءة والكتابة، ولكنها تعرف جيدا ماذا يعني ان يؤشر الآخرون نيابة عنها وبأسمها.

في يوم الاقتراع، قضت سلوى غالبية يومها نائمة، وكانت تتمنى ان تصحو وهناك شخص ما يخبرها بأن بإمكانها التصويت بنفسها دون اللجوء الى الآخرين.

حسب آخر تحديث لبيانات وزارة التخطيط فأن 87% من الأفراد ممن تزيد أعمارهم عن ١٠ سنوات فما فوق، ليسوا أميين، من بينهم 82% من النساء، لسن أميات، مقابل 92% من الذكور، ليسوا أميين، وفقا لهذه الاحصائية فان نسبة الاميين 3.7 مليون، منهم (2 مليون أمرأة أمية).

وهذا الرقم يتركز غالبيته في الاقضية والنواحي والقرى الريفية ويشكل نسبة كبيرة من النساء الناخبات، وتعتبر الأمية أهم عائق أمام مشاركة النساء في التصويت، لذلك من الأهمية بمكان أن تكون هناك إجراءات تساعد النساء الأميات على التصويت بأنفسهن دون الاعتماد على الذكور في العائلة أو على موظف المحطة وهو ما يحدث في الأعم الاغلب فيما إذا قررت النساء الأميات المشاركة في التصويت.

سيكون من السهل على النساء الأميات التصويت، فيما لو أعتمدت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تدابير تسهل عملية تصويتهن، كأن يوضع أمام المرشح / ة أضافة الى الأسم والرقم، رمزا معينا مثل (فراشة / نخلة / وردة / أي علامة فارقة)، وهذا الرمز يُعطى للمرشح / ة، كي يقوم / تقوم بتعميمه

على الناخبين والناخبات غير المتعلمين والمتعلمات. فتحفظ النساء الأميات هذا الرمز أو هذه الصورة، وتعرف بانها تدل على المرشح أو المرشحة التي تروم إنتخابه / انتخابها، وبذلك تزداد ثقتها بخيارها وبقدرتها على الانتخاب دون اللجوء للآخرين.

ومن المهم ايضا، ان تعتمد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ملصقات ذات ألوان وصور جاذبة ومعبرة تُلصق على جدران مراكز الاقتراع، توضح عملية الاقتراع من لحظة دخول المركز الى لحظة وضع ورقة الاقتراع في الصندوق، بحيث تستطيع المرأة غير المتعلمة ان تسترشد بها وتستدل من خلالها على الطريق وتفاصيل آلية الاقتراع داخل المركز دونما الاحتياج الى مساعدة الآخرين.

وقد يكون من المفيد، ان توضع هذه الملصقات الجاذبة بصورها وألوانها في الطريق المؤدي الى مراكز الاقتراع، وان تعمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من خلال وسائل الاعلام وفرقها الجوال، على نشر هذه الملصقات في جميع الاماكن العامة كالاسواق والطرقات الرئيسية لكي يتسنى للنساء غير المتعلمات رؤيتها ومعرفة مسار عملية الاقتراع يوم الانتخاب بشكل سهل وسلس وجذاب، يمنحها الثقة بنفسها بانها قادرة على التصويت أسوة بغيرها من النساء، وان عدم معرفتها القراءة والكتابة ليست عائقا أمام ممارستها حق التصويت.

ربما يساعد على معرفة حجم هذه المشكلة وأهمية وضع التدخلات الخاصة بها، هو ان يكون هناك تصنيف ضمن بيانات التسجيل للناخبين / ات، للفئات غير المتعلمة مع الجنس، حيث تدرج هذه المعلومة (غير متعلم / غير متعلمة) ضمن المعلومات الاخرى التي تؤخذ في مرحلة تسجيل الناخبين والناخبات.

وبذلك تكون لدى المفوضية إحصائية كاملة عن عدد النساء غير المتعلمات وأماكن تواجدهن، وهذا يسهل كثيرا عملية تصميم وتنفيذ الاجراءات الخاصة بهذه الشريحة.

«9» الناخبات الريفيات وعملية الإقتراع

تعاني المرأة الريفية من معوقات مركبّة أو تحديدات متعددة يوم الاقتراع، أو بعبارة أخرى: تقاطع في التحديات، ومن ذلك الأمية والتصويت العائلي وطبيعة البيئة الريفية التي تعيش فيها.

في مقابلة مع احدى النازحات الريفيات، أكدت بان شيخ العشيرة هو من يقرر من ستقوم هي وبقية النساء بانتخابه، لانه الأقدر على الأختيار، فهن لا يعرفن المرشحين ولسن قادرات على تشخيص من هو الأفضل.

وفي بعض الحالات يصطحب الرجل المرأة الى محطة الاقتراع ليشرف على الادلاء بصوتها ويتأكد من أنها أختارت من يريده، وفي بعض المناطق الريفية ولان موظفي مراكز الاقتراع هم من نفس القرية (يحملون ذات الفكر والثقافة ضمن سياق العادات الريفية التي تمنح الرجل السلطة المطلقة على المرأة)، إضافة الى علاقاتهم الحميمية مع الناخبين الرجال سواء صلة أرحام أو جيران وأصدقاء، فهم يغضون الطرف عن عملية إقتراع الرجل نيابة عن زوجته أو ابنته أو أخته، وفي أحيان أخرى كما حدث في أحدى القرى العراقية عام 2018 بحسب مقابلة خاصة مع نساء ريفيات، يأخذ كبير العائلة، بطاقات الانتخابات الخاصة بالنساء (وهن جالسات في البيت)، ويذهب للتصويت نيابة عنهن (تصويت عائلي جماعي).

لذلك لابد من تدريب موظفي الاقتراع تدريبا مختصا حول قضية تعميم مراعاة النوع الاجتماعي في العملية الانتخابية وخاصة يوم الاقتراع، ووضع إجراءات وآليات للمحاسبة أن وقعت هكذا تصرفات، كما ان من الأهمية بمكان وجود موظفات اقتراع في المراكز الريفية، ووضع آلية لتوزيع الموظفين والموظفات في مراكز الاقتراع، بحيث ان موظفي مركز الاقتراع للقرية (س) مثلا، لا يكونون من أبناء تلك القرية، وهذا الأمر يُحال الى إجراءات توزيع موظفي وموظفات الاقتراع، بحيث يتم توزيعهم / ن بعيدا عن أماكن سكناهم / ن، مع توفير وسائل نقل في يوم الاقتراع. هذا الاجراء سيقلل من عملية غض الطرف عن تدخلات الرجال الناخبين في إختيارات نسائهم الناخبات، كما سيحدّ من عملية التصويت العائلي، لان

موظفي الاقتراع الرجال هم غرباء عن الناخبين الرجال ولا تربطهم مع بعض وشائج القرابة والجيرة والصداقة.

وأيضا من معوقات عدم مشاركة أو ضعف مشاركة المرأة الريفية، هو بعد المسافة بين منزلها ومحطة الاقتراع، حيث ان بعض القرى تفتقر الى وجود المدرسة، مما يضطر سكان القرية الى الذهاب الى قرى اخرى لاجل التصويت، مما يجعل الأمر شاقا على النساء ان يسرن مسافات طويلة وبعيدة، وربما في طرق لا تكن آمنة.

لذلك من الضروري الأهتمام بالفرق الجوالة في المناطق الريفية، بحيث تصل تلك الفرق الى جميع البيوت(رغم المحاذير المتعلقة بنزاهة الانتخابات والصعوبات الفنية) ، أو على الأقل تكون في مكان وسط القرية وسهل الوصول إليه وآمن بالنسبة للنساء كأن يكون مستوصف صحي أو مدرسة. ويتم إعلام جميع سكان القرية بهذا المكان.

وهذا الإجراء معتمد في العديد من الدول مثل كندا وكازاخستان وقيرغيرستان وملاوي ونامبيا وجنوب افريقا، كما أوضحه إستطلاع الرأي الذي قامت به هيئة الامم المتحدة للمرأة عام 2011 – 2012 استهدف (35) بلدا لمعرفة الإجراءات المتعلقة في العملية الانتخابية ومنها إجراءات يوم الاقتراع، حيث كانت نسبة 17% من هذه البلدان تعتمد الفرق الجوالة في يوم الاقتراع.

ومن المؤكد ان مراكز الاقتراع ستكون مكلّفة للدولة، لذلك يحتاج الأمر الى دراسة مستفيضة وتخطيط جيد مراعي للنوع الاجتماعي، كإجراء يساهم في زيادة نسبة مشاركة الناخبين بشكل عام ومشاركة النساء الناخبات بشكل خاص.

كما من المهم جدا، ان تكون هناك طوابير خاصة للنساء منفصلة عن طوابير الرجال، وأن تُعطى أولوية للنساء في الادلاء باصواتهن قبل الرجال، حتى لا تأخذ منها عملية الإقتراع وقتا طويلا تكون هي بأمس الحاجة اليه للعودة الى المنزل لرعاية أفراد الأسرة وربما يكون هناك صغار أو كبار سن هم بحاجة اليها

ولا تستطيع التغيب لفترة طويلة. كما يجب أن تكون هناك موظفة أو اثنتين في محطة الاقتراع هن المسؤولات عن التعامل مع النساء والفتيات حين قدومهن الى المركز، مما يجعلها بيئة آمنة لهن، حيث وجود هكذا بيئة يتأكد فيها الرجل من عدم إختلاط المرأة بأي رجل اثناء عملية الاقتراع سواء كان ناخبا أو موظفا يشجعه كثيرا على السماح لها بالمشاركة في عملية التصويت.

وفي العراق تعتمد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ضمن إجراءات يوم الاقتراع، تخصيص طوابير للنساء ومراعاة النساء الحوامل والكبيرات في السن.

إتخاذ هكذا إجراءات معززة ومشجعة لمشاركة النساء الريفيات في يوم الاقتراع، عامل مهم وأساس في دعم عملية إنتخابات شاملة للجميع وداعمة للمساواة بين الجنسين في الوصول الى حق المشاركة السياسية.

هذه الاجراءات لا تشجع النساء على المشاركة في الاقتراع فحسب، بل هي إجراءات مشجعة للرجال أيضا في السماح للنساء بالتصويت.

10» الناخبات النازحات

عملت المفوضية على تسجيل النازحين رجالا ونساء تسجيلا بايومتريا ليتمكنوا من التصويت في اماكن اقامتهم لصالح مرشحيهم في دوائرهم الانتخابية في محافظاتهم الاصلية.

حسب مصادر متعددة تم مقاطعتها لمكاتب مختلفة من مكاتب المفوضية الاقليمية، فإن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أنهت جدول انتشار النازحين والمهجرين

النهائي البالغ عددهم 120126 ناخبا نازحا موزعين على مراكز اقتراع وعددها 86 مركزا بواقع 309 محطات اقتراع.

صرح مكتب المفوضية في محافظة صلاح الدين ان عدد النازحين في المحافظة بلغ 58.752 منهم تقريباً 25.000 إمرأة. ولم يتم تخصيص مراكز إقتراع خاصة بالنازحين / ات، والتي عادة ما تكون مراكز الاقتراع في المدارس، وهي قد لا تتوفر في أمكان

قريبة من سكناهن، مما يضطرهن الى التحرك الى مناطق أخرى قد تكون غير آمنة لهن، أو لا تتوفر بيئة إدماج مجتمعي لهن مما يجعل الذهاب الى تلك المناطق، رحلة غير آمنة لهن.

أن تهيئة قاعدة بيانات بالنساء النازحات واماكن تواجدهن مع المحافظة على سرية المعلومات بحيث لا تُكشف عن هوية النازحات لحمايتهن والحفاظ على سلامتهن، سيسهل عملية التخطيط لتخصيص أماكن أو مراكز خاصة بإقتراعهن تكون قريبة من منازلهن.

وفي مقابلات مع نساء نازحات في محافظة صلاح الدين، أكدن على أنهن سيشاركن في الانتخابات لو توفرت لهن الشروط المناسبة والآمنة مثل قرب مراكز الاقتراع من مناطق سكناهن الحالية، وأنهن سوف ينتخبن المرشح او المرشحة من مناطقهن (لعله يستطيع أن يفعل لهن شيئا).

كما تحدثت البعض منهن عن عدم قدرتهن على المشاركة – وأن كن راغبات – بسبب عدم تحديث بطاقاتهن.

لذلك من الأهمية بمكان الحرص على أن تكون وثائقهن الرسمية أو أي وثائق صادرة عن دائرة الهجرة تثبت أنهن (نازحات) بديلا عن البطاقة البايومترية، بإمكانهن إبرازها في المحطة الانتخابية يوم الاقتراع.

وهذا الأمر ينطبق على جميع النازحات في المحافظات الاخرى كالأنبار وبغداد وكركوك وغيرها من المحافظات العراقية.

11 ناخبات التصويت الخاص

من الملاحظ ان المحطات الانتخابية التي تفتتح للتصويت الخاص لا يكون في كادرها نساء في الغالب مع ان مراكز التصويت الخاص تشارك فيها نساء مقترعات كالسجون.

وبحسب قانونيين في نقابة المحامين ودائرة الاصلاح العراقية فإن السجينات المحكومات 5 سنوات وأقل وحدهن القادرات على المشاركة في الانتخابات، وفي كل مرة يكون السجن هو المحطة الانتخابية وعادة ما يكون موظفو السجن هم من يدير العملية بإشراف المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، في بعض الاحيان الكادر مختلط ولكن الأعم الأغلب تصل نسبة الرجال بين 70 – 80% ممن يدير العملية.

وهذا مما يجعل التصويت الواعي الحرّ للناخبات السجينات أمرا صعبا.

من الأهمية بمكان، أن تهتم المفوضية بتوظيف النساء في محطات الاقتراع داخل السجون، بحيث يكون تعامل الناخبات السجينات مع الموظفات فقط، ويتم تدريب الموظفات أيضا على ماهية تعميم مراعاة النوع الاجتماعي الواردة في هذا الدليل، في جميع إجراءات الاقتراع خاصة فيما يتعلق بالسجينات الأميات.

وكذلك بالنسبة للناخبات المنتسبات في الاجهزة الأمنية ومنتسبات وزارة الصحة، واللواتي يدلين بأصواتهن في يوم الاقتراع في أماكن عملهن، والتي تكون مشتركة مع الرجال، ولا تتمتع بأيّ خصوصية مراعية للنوع الإجتماعي.

12 التمثيل الجندري للمراقبة في يوم الاقتراع

من الضروري ان تتضمن اجراءات مراقبة الانتخابات وتقارير المراقبين ادماج منظور النوع الاجتماعي في الانتخابات وإن لا تبقى ناقصة وغير مراعية للمعايير الدولية.

ومن المهم أن يكون هناك نسبة تفرضها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على الأحزاب والكيانات السياسية، تُخصص للنساء ضمن فريق المراقبة لصناديق الاقتراع يوم الانتخابات.

ونقترح أن تكون نسبة التمثيل النسوي لكوادر المراقبة من الاحزاب والكيانات ومؤسسات المجتمع المدني 50% ومن المؤسسات الاعلامية 25%.

أن وجود النساء في فرق المراقبة ليوم الاقتراع، مهم جدا، ليس فقط لضمان عدم التزوير وضمان حق المرشحات في عدم ضياع أصواتهن، بل هو يساهم أيضا في تعزيز المشاركة الحرّة للنساء الناخبات من خلال رصد الانتهاكات التي تحدث لهن عند التصويت سواء التدخلات من قبل ذكور العائلة أو تدخلات الموظفين الذكور، ويساهم في إيجاد بيئة آمنة للناخبات عند الحضور الى محطة الاقتراع، حيث يجدن نساء مراقبات بأمكانهن اللجوء إليهن عند حدوث اي خروقات أو إنتهاكات قد تقع معهن أثناء عملية الأدلاء باصواتهن.

كما ان من المهم جدا، أن يتم تدريب هؤلاء المراقبات على إجراءات تعميم مراعاة النوع الاجتماعي في هذا الدليل ليتمكّن من رصد الانتهاكات التي قد تحدث ويتأكدن من تطبيق إجراءات إدماج النوع الاجتماعي في عملية الاقتراع بمختلف مفاصلها.

13 اللغة الجندرية

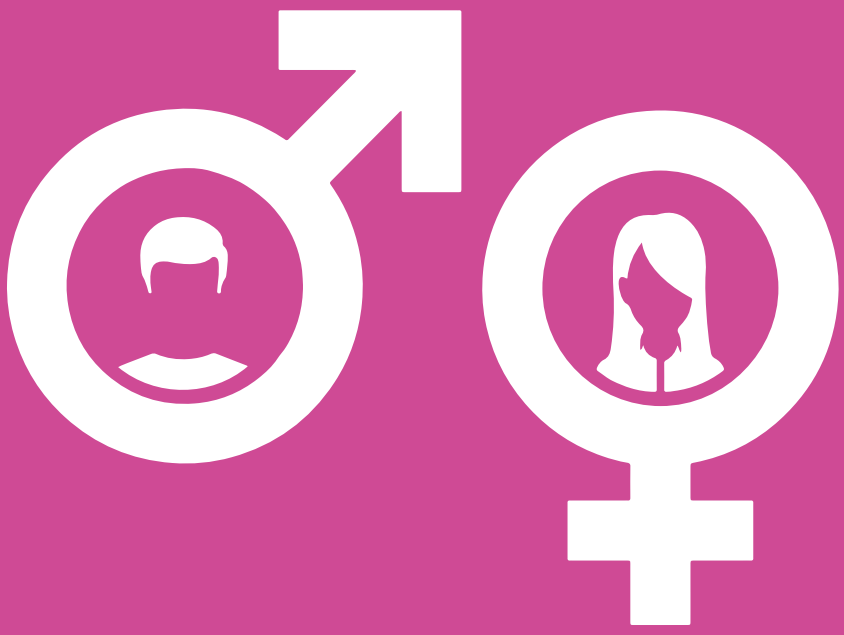

من عناصر إدماج النوع الاجتماعي أو تعميم مراعاة النوع الاجتماعي، هو إعتماد اللغة الجندرية في كافة ملصقات وبوسترات وأي منتوج إعلامي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بشكل عام والمتعلقة بيوم الاقتراع بشكل خاص.

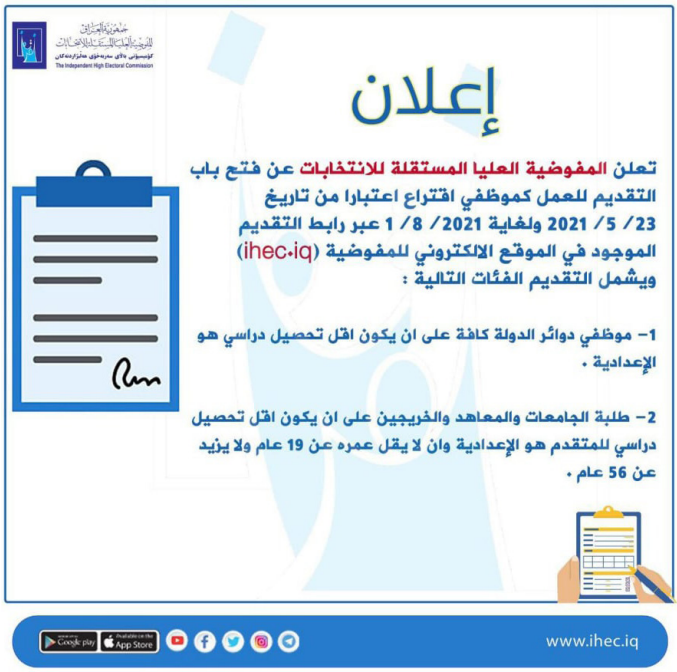

تفتقر جميع الأدلة والكتيبات والبوسترات والملصقات الصادرة من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الى اللغة الجندرية والتي تعني استخدام صيغة المذكر والمؤنث في الكتابة وعدم الاقتصار على صيغة المذكر فقط، وكذلك في الاعلانات التي تصدرعنها مثل الإعلان عن توظيف كوادر يوم الاقتراع.

فلو اعتمدنا اللغة الجندرية في صياغة هذا الإعلان، لظهر بالشكل الآتي:

تعلن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عن فتح باب التقديم للعمل كموظفي / ات إقتراع اعتبارا من تاريخ ..... ولغاية ..... عبر رابط التقديم الموجود في الموقع الالكتروني للمفوضية (.....)، ويشمل التقديم الفئات التالية:

1. موظفو / ات دوائر الدولة .....
2. طلبة الجامعات والمعاهد من كلا الجنسين والخريجين / ات على ان يكون اقل تحصيل دراسي للمتقدم / ة هو الاعدادية، وان لا يقل عمره / ها عن تسعة عشر عاما ولا يزيد عن 56 عاما.

من المهم، تدريب جميع الكوادر الاعلامية التابعة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، ممن يحرر المواد الاعلامية ويصممها، على مفهوم مراعاة تعميم النوع الاجتماعي وكيفية إدماج اللغة الجندرية في المواد الاعلامية المختلفة التي تصدر عنها.

مع تصميم برنامج متابعة إعتماد اللغة الجندرية في جميع المنتوجات الاعلامية الصادرة.

ومن ذلك البوسترات والملصقات الخاصة بالنساء فقط، والتي ذكرناها آنفا والتي تخاطب النساء غير المتعلمات والريفيات.

14 ملخص مقترحات لتدخلات إدماج النوع الاجتماعي في يوم الاقتراع

1. تخصيص محطات إقتراع خاصة بالنساء، لما لهذه الاجراءات من أهمية في زيادة نسبة المشاركة النسوية وتوفير بيئة آمنة ومشجعة للناخبات للادلاء بأصواتهن خاصة في المناطق الشعبية والريفية، مما يساعد على الحدّ من ظاهرة التصويت العائلي.

2. إجراء تدريبات مكثفة لكوادر المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وموظفات الإقتراع حول مفهوم مراعاة تعميم النوع الاجتماعي والتدخلات الخاصة بيوم الاقتراع.

3. تخصيص موظفة إقتراع كحد أدنى لكل محطة إنتخابية، وهذا ما ضمنته إجراءات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق.

4. تخصيص طوابير إنتظار خاصة للنساء وجعل الاولوية لهن في الدخول الى المراكز والاقتراع خاصة بالنسبة للنساء ذوات الاحتياجات الخاصة والحوامل ومن يصطحبن أطفال صغار وهذا ما ضمنته إجراءات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق.

5. أهمية نشر البيانات المتعلقة بالجنس للمصوتين والمصوتات في يوم الاقتراع حسب التوزيع الجغرافي وجعلها متاحة للجميع.

6. تخصيص محطة في كل مركز إقتراع خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة من النساء والرجال، يتواجد فيها كادر من النساء والرجال أيضا، مدرب على كيفية التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة من المقعدين أو الصم والبكم أو فاقدي البصر، حيث ان لكل فئة من هؤلاء احتياجاته الخاصة التي يجب أن يتم تحديد الاجراء المناسب للتعامل مع تلك الاحتياجات.

7. إدراج بيانات ذوي الاحتياجات الخاصة عند التسجيل وتمييز بطاقات الناخبين من ذوي الاحتياجات الخاصة بألوان أو رموز خاصة، وبذلك تكون لدى المفوضية إحصائية كاملة عن أعداد الناخبين والناخبات من ذوي الاحتياجات وجنسهم / ن.

8. من الضروري أن تتضمن إجراءات يوم الاقتراع تسير بالفرق الجوالة في المناطق الريفية، بحيث تصل تلك الفرق الى جميع البيوت، أو على الأقل تكون في مكان وسط القرية وسهل الوصول إليه وآمن بالنسبة للنساء كأن يكون مسجد القرية او المركز الصحي، وان يكون ضمن كوادرها نساء مدربات.

9. تهيئة قاعدة بيانات بالنساء النازحات واماكن تواجدهن مع المحافظة على سرية المعلومات بحيث لا تُكشف عن هوية النازحات لحمايتهن والحفاظ على سلامتهن، سيسهل عملية التخطيط لتخصيص أمكان أو مراكز خاصة بإقتراعهن.

10. من الأهمية بمكان أن تفكر المفوضية بإجراءات تساعد الناخبات النازحات على الادلاء باصواتهن مثلا أن تكون وثائقهن الرسمية أو أي وثائق صادرة عن دائرة الهجرة تثبت أنهن (نازحات) بديلا عن البطاقة البايومترية، بإمكانهن إبرازها في المحطة الانتخابية يوم الاقتراع.

11. من الضروري ان تتضمن اجراءات مراقبة الانتخابات ادماج منظور النوع الاجتماعي في الانتخابات وإلا تبقى ناقصة وغير مراعية للمعايير الدولية.

12. تكون نسبة التمثيل النسوي لكوادر المراقبة من الاحزاب والكيانات ومؤسسات المجتمع المدني 50% ومن المؤسسات الاعلامية 25%.

13. وضع ملصقات على طريق مراكز الاقتراع وفي داخلها تشير الى مراحل عملية الاقتراع بطريقة الرسوم والالوان لتسهيل عملية فهم مراحل الاقتراع من قبل النساء غير المتعلمات.

14. وضع رموز كالعلامات أو الصور مثل: (فراشة / وردة / نخلة) مع رقم المرشح / المرشحة، ليتسنى للنساء غير المتعلمات الوصول الى المرشح / المرشحة والتأشير على الرمز المعبّر من دون الحاجة الى اللجوء الى أشخاص آخرين كموظفي محطة الاقتراع أو أحد ذكور العائلة، وهذا ما عملت عليه المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق.

15. إعتماد اللغة الجندرية في جميع المواد والادلة والمطبوعات والملصقات الصادرة عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق والمتعلقة بالعملية الانتخابية بشكل عام ويوم الاقتراع بشكل خاص.

16. تدريب الكوادر الاعلامية على مفهوم إدماج النوعي الاجتماعي في تحرير وتصميم وإنتاج المواد الاعلامية الخاصة بالعملية الانتخابية بشكل عام ويوم الاقتراع بشكل خاص.

17. وضع خطة إعلامية توعوية قبل فترة مناسبة من يوم الاقتراع، عن إجراءات إدماج النوع الاجتماعي، وتعميمها ونشرها لتصل الى جميع الناخبات ومن مختلف الشرائح والفئات. وقد عملت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق على إطلاق هكذا خطة.

18. عدم توزيع موظفي وموظفات الاقتراع في المناطق الريفية حسب سكناهم / ن، حيث يتم نقلهم / ن الى أماكن أخرى مع توفير وسائل النقل في يوم الاقتراع للحدّ من ظاهرة التصويت العائلي.

19. وجـود مـراكـز الاقـتـراع في أمـاكـن سهل الـوصـول اليـها، وطـرق آمـنـة للنساء لتشجعيهن على المشاركة والذهاب الى مراكز الاقتراع.

20. تصنيف بيانات المشاركة في يوم الاقتراع حسب الجنس وهو ما تعمل عليه المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العـراق، وجعلها متاحة للجميع ونشرها للرأي العام.

21. من الأهمية بمكان، أن تهتم المفوضية بتوظيف النساء في محطات الاقتراع داخل السجون والمؤسسات الأمنية والمستشفيات، بحيث يكون تعامل ناخبات التصويت الخاص مع الموظفات فقط، ويتم تدريب الموظفات أيضا على ماهية تعميم مراعاة النوع الاجتماعي الواردة في هذا الدليل، في جميع إجراءات الاقتراع خاصة فيما يتعلق بالسجينات الأميات.

22. الحد من التصويت العائلي وتحرير ارادة الناخبة من خلال منع التصويت بالانابة وتفعيل المـواد الخاصة بالعقوبات التي تترتب على ذلك والـواردة في قانون الانتخابات ومنع تواجد اي شخص مع الناخبة في كابينة الاقتراع.

23. أهمية دعم المؤسسة الدينية لمشاركة المرأة في التصويت وتحفيزها لممارسة حقها الانتخابي وتوعية الرجال بأهمية هذه المشاركة.

24. أهمية وجـود بـرامـج توعوية تتبناها مؤسسات الـدولـة ومنظمات المجتمع المدني لتحفيز النساء على المشاركة في التصويت وأن تكون مشاركتها واعية ومستنيرة.

المصادر

1. دليل منسق مركز الاقتراع لانتخاب مجلس النواب العراقي 2014 / المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.
2. التحليل الشامل للعملية الانتخابية والسياسية في العراق حسب النوع الاجتماعي / المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية / 2019.
3. العمليات الانتخابية الشاملة للجميع / دليل لهيئات إدارة الانتخابات حول تعزيز المساواة في النوع الاجتماعي ومشاركة المرأة / 2015 / برنامج الامم المتحدة الإنمائي وهيئة الامم المتحدة للمرأة.
4. موقع وزارة التخطيط / رابط المقال: https://mop.gov.iq/news/view/details?id=357
5. مقابلات وإتصالات مع اصحاب المصلحة (موظفي وموظفات المفوضية / ناخبات).
6. التجربة الشخصية لمعدّة الدليل.

إدماج النوع الاجتماعي في إجراءات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات يوم الاقتراع

دليل إرشادي

اللجنة العليا لدعم مشاركة المرأة السياسية في الانتخابات/ مركز دراسات المرأة في جامعة بغداد بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2021

تعد الانتخابات حدثاً استثنائيا في أي بلد، وهي حدث اجتماعي قبل أن يكون سياسيًّا، يشارك فيه الأفراد من مختلف الفئات والتوجهات والانتماءات. وتتأثر مشاركتهم بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ومن أهم الشروط الواجب توفرها في الانتخابات أن تكون شاملة للجميع، بمعنى أن تتاح الظروف الملائمة والمتساوية لجميع الفئات لممارسة حق الترشح، والاقتراع دون تمييز.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

مركز دراسات المرأة
Woman's Studies Center